ميثاق وميا ثق كان إجراء بأز مجرى رأل أولى وأحرى . وسيأتي نحو هذه في باب له .

وعليه أيضا قوله : .

(لَحُبّ المؤقدان إليّ مؤسى ...) .

ألا ترى أن ضمة الميم في (الموقدان) و (موسى) لمّا جاورت الواو الساكنة صارت كأنها فيها والواو إذا انضمّت ضما لازما همزت نحو أجوه وأُقّتت . فاعرف ذلك . وعليه جاء قوله : .

(. . . فَرَأُ مُتَار ...) .

يريد : مُتْأَرا فلما جاورت الفتحة في الهمزة التاء صارت كأنها فيها فجرى ذلك مجرى مُتَأْر فخفف على نحو من تخفيف رأس وبأس . وسيأتي ذلك في بابه بإذن ا . باب في حذف الهمز وإبداله .

قد جاء هذا الموضع في النثر والنظم جميعا . وكلاهما غير مقيس عليه إلا عند الضرورة .

فإن قلت : فهلاّ قست على ما جاء منه في النثر لأنه ليس موضع اضطرار .

قيل : تلك مواضع كثر استعمالها فعرفتْ أحوالُها فجاز الحذف فيها - وسنذكرها - كما حذفت لم يك (ولم يبل) ولا أدرِ في النثر لكثرة الاستعمال ولم يقس عليها غيرها